

في ذكرى ثورة الدستور 1948م (1)

إشاعة موت الإمام - النعمان - آل الوزير

ما تزال ثورة الدستور اليمينية 1948م تثير الخواطر والذكريات بعد مرور 62 سنة على قيامها وفشلها في الاستمرار، وربما كان ذلك غريبا بعض الشيء ففي العادة يتناسى الناس الثورات والانقلابات الفاشلة.. إلا ثورة الدستور.. ربما لأنها مهدت الطريق لسقوط نظام الإمامة.. وربما لأنها تميزت عن الانقلابات والثورات بصفات نبيلة، فهي ثورة قامت على أسس عظيمة تدعو لبناء نظام سياسي جديد معالمه الشورى في الحكم والعدل والمساواة، ولم تكن مجرد إنقلاب يختصر دوره في مجيء حكام جدد يبدؤون دوره جديدة من الطغيان والاستبداد واحتكار السلطة...

ناصر يحيى

ثلاثة من أبرز الأحرار كانوا يفضلون سيف الإسلام أحمد بن يحيى ليكون إماما دستوريا في حالة موافقته على الالتزام بالميثاق المقدس.. والآخرون هما: أحمد محمد الشامي والرئيس جمال جميل.. وإجمالا فإن تاريخ النعمان ومواقفه وآراءه لا تدل على أنه رجل عنيف متعاطش للدماء فقد كان يغلب عليه روح الإصلاح والتفكير من الثورات والانقلابات.. بل إن بعض المؤرخين إن من أسباب عدم إقدام الإمام أحمد على إعدامه هو معارضته للاغتتيال الإمام يحيى: وأذكر أن المستشرق الفرنسي (فرانسوا بورغا) الذي عاش في صنعاء ثمان سنوات مديرا للمعهد الفرنسي لطالما كان يتساءل وهو يعرف الجواب (الزبيري كان ثوريا.. والنعمان كان إصلاحيا؟)



عبدالله الوزير



النعمان



الإمام يحيى

ما تزال ثورة الدستور اليمينية 1948م تثير الخواطر والذكريات بعد مرور 62 سنة على قيامها وفشلها في الاستمرار، وربما كان ذلك غريبا بعض الشيء ففي العادة يتناسى الناس الثورات والانقلابات الفاشلة.. إلا ثورة الدستور.. ربما لأنها مهدت الطريق لسقوط نظام الإمامة.. وربما لأنها تميزت عن الانقلابات والثورات بصفات نبيلة، فهي ثورة قامت على أسس عظيمة تدعو لبناء نظام سياسي جديد معالمه الشورى في الحكم والعدل والمساواة، ولم تكن مجرد إنقلاب يختصر دوره في مجيء حكام جدد يبدؤون دوره جديدة من الطغيان والاستبداد واحتكار السلطة.. وربما لأنها أول وأخر حركة تغيير أو ثورة أو انقلاب قام مجموعة كبيرة من نخبة اليمن من علماء ومثقفين ورجال دولة وعسكريين ومشائخ وتجار جمعهم وثيقة فكرية وسياسية هي (الميثاق المقدس) حددت الأمراض والعلل المستوطنة في نظام الإمامة المهترئة وقدمت العلاج المناسب في أوضح منطق وفي معالجات محددة كانت سابقة لزمانها وعلى غير ما عهد بعد ذلك في الانقلابات العسكرية والحركات الثورية الكثيرة التي انبثقت بمعظمها أوطاننا العربية حتى الآن.

قامت ثورة الدستور وسقطت ولكن أحد من رجالاتها حتى الذين غيروا مواقعهم السياسية فيما بعد لم يتبرأ منها أو ينكس على حد علمنا.. في منطلقاتها ونيل أهدافها وخاصة إنقاذ اليمن واليمنيين من أحد أسوأ وأبشع الأنظمة التي حكمت المجتمعات الإنسانية ومع أن الإعداد للثورة وتنفيذها لم يخل من الأخطاء البشرية إلا أنها ظلت وما تزال مصدر اعتزاز وفخر من رجالاتها.. لأن الذين خططوا لها ونفذوها وشاركوا فيها كانوا على يقين أن ما يقومون به هو واجب نحو الإسلام الذي شوهدت الإمامة صورته الناصعة.. وهو واجب نحو وطنهم الذي جعله الإمام وأبنائه مقبرة مظلمة.. وهو واجب نحو إخوانهم اليمنيين الذين جعلهم النظام الامامي وكأنهم مجرد عبيد وأشياء مملوكة للإمام وأبنائه.. ولم يكن لقلب مسلم أن يرضى عن هذه الحالة وتلك الظلمات التي تراكمت فوق اليمن حتى صار أمثلة الشعوب والأوطان ومصدر الرثاء والسخرية والازدراء.. حتى قيل إن الرئيس الجزائري (هوارى بومدين) عندما زار اليمن بعد ثورة سبتمبر- أي بعد أكثر من 14 عاما على فشل ثورة 1948م - هاله الوضع البائس الذي كان عليه اليمن واليمنيون وجعله يقول عبارة غريبة على واحد مثله من قادة ثورة الجزائر العظيمة ضد الاستعمار الفرنسي.. لكن ما راه كان مفزعا وجريمة في حق الإنسانية فقال: (إننا نحن الذين جاهدنا الاستعمار في الجزائر: ربما كان ينبغي أن نضع لهم تماثيل)..

آل الوزير وثورة 48

من الملاحظات النقدية على ما كتبه القاضي إبراهيم الوزير مبالغته الكبيرة في وصف دور آل الوزير في ثورة 1948م، وفي البدء فليس إصافا إنكار أي دور لآل الوزير في الثورة حتى ولو كان عبدالله الوزير قد انضم إلى خطة التغيير في المرحلة الأخيرة الحاسمة، لكن ليس من الموضوعية أن يبالغ القاضي إبراهيم في تقدير هذا الدور، وأنه لولاهم لما حدث شيء حتى وصل به الأمر إلى القول "لولا تضحيات آل الوزير ما وصل المسئولون بمن فيهم الرئيس علي عبدالله صالح إلى التربع على كرسي اليمن..." فجانبا الشخصيات الوزارية الخمسة الذين أعدهم الإمام أحمد كان هناك ثلثة من أعظم رجالات اليمن من شتى المناطق ومن بلغوا مرتبة رفيعة من العلم والثقافة والمكانة الاجتماعية، ومنهم من عارض الإمام وتعرض للسوء وللاعتقال في سجون الإمام سنوات عديدة قبل انضمام عبدالله الوزير إلى المعارضة وهدمت بيوتهم واضطروا للزواج والتشرد خارج البلاد، وظلوا سنوات طويلة يعملون ضد الإمام ونظامه في ظروف خطيرة في الداخل والخارج. وهو هناك المجاهد الجزائري الفضيل الورتاني الذي أدى دورا محوريا وقائدا في الثورة وجمع الكل في طريقها بما فيهم آل الوزير.

وفي تقديري أن القاضي إبراهيم كتب ما كتب عن دور أقاربه من وحي أحداث صعدة أكثر مما هي محاولة لتعزيز حقائق تاريخية معروفة، كما أنه كتب ما كتب عن الأستاذ "النعمان" من وحي الخلافات القديمة التي حدثت في بداية عهد تأسيس دولة الإمام يحيى بين الأمير علي عبدالله الوزير وآل النعمان في تعز، لكن تلك أمة قد خلت وذهب الجميع إلى بين يدي الله وهو الذي سيحكم بينهم فيما اختلفوا فيه، وكان الأجدد بالقاضي إبراهيم أن يكون حسيفا وهو يكتب عن تلك الأحداث التاريخية فيعتمد على أدلة واضحة حتى لا يقع في مثل هذه الأخطاء التي تسيء إليه بفعل قراءته (المتحيزة).

ولكيلا يقال - منه أو غيره- أن بعض العبارات المسيئة قد نسبت لأستاذ النعمان عن الإمام يحيى وعبدالله الوزير.. فإن هناك أيضا تهديدات مخيفة نسبت لعبدالله الوزير عما ينتويه ضد الأحرار بعد استتباب الحكم له.. لكنها تبقى كلها مرويات قابلة للتصديق أو التكذيب ولا يجوز أن تبني عليها أحكام تاريخية غير صحيحة.

(يتبع في العدد القادم بإذن الله)

أحمد النعمان فضلا على أن يكون تعدد ذلك لفضح القضية. الأمر الثاني إن الذين كتبوا عن تلك الإشاعة التي كشفت خطة التغيير كاملة ووضعت الأحرار في صنعاء في مأزق حرج؛ أكدوا أن الأستاذ النعمان كان متشككا في صحة الخبر ودعا إلى الانتظار والتريث وعدم الاستعجال لكن عدد من الأحرار في عدن أصروا على إرسال الخبر إلى القاهرة وفقا للاتفاق والتعليقات التي جاءتهم من صنعاء ونشر خبر موت الإمام يحيى واختيار (عبدالله أحمد الوزير) إماما دستوريا لليمن في الصحافة المصرية وخاصة صحيفة (الإخوان المسلمون) وهكذا تغلبت الحماسة والخشية من عدم الاستفادة من عامل الزمن تغلبت وتم النشر وكان ما كان له من آثار انعكست على سير الأحداث التالية بعد أن اتضح أن الخبر كان إشاعة.

وهذا الذي حدث يتفق مع النفسية الحذرة والمحسوبة للنعمان.. ومثل ذلك كان رأيه المعروف بعد قيام الثورة بعدم الاستعجال للذهاب إلى صنعاء والانتظار حتى تتضح الأمور وخاصة فيما يتعلق بصير سيف الإسلام أحمد.. ثم رأيه بالبقاء في تعز والمناطق الجنوبية وعدم التمركز في صنعاء التي تحوطها الأخطار.. والاستفادة من ذلك بأن يكون للثورة والنور وجود قوي في مناطق مأمونة موالية للثورة ويصعب تحريضها مذهبيا ضدها.. لكن حدث ما حدث وخضع النعمان لرأي الأغلبية كما هو مفهوم من اتجاهه بعد ذلك على رأس القادمين من تعز وعدن إلى صنعاء قبل أن يلقي عليهم القبض في ذمار ويساقون إلى المعتقلات في حجة.

وؤمن أن شهادة الوالد محمد عبدالله الفسيل في هذا المقام كافية وأكدت موقف النعمان المتحفظ على نشر الخبر، وقد ذكرها في ندوة مركز الدراسات والبحوث التي نشرت وقائعها فيما بعد في كتاب (ثورة 1948م، الميلا والمسيرة، والمؤتمرات).. وشهادة الفسيل تكتسب أهميتها لأنه - أولا - كان موجودا في عدن في قلب مجموعة الأحرار.. وثانيا لأنه ذكر اسم الشخصيتين اللذين أصرا على نشر الخبر ومعارضة النعمان وهما الشهيدان (محي الدين العنسي) و (أحمد الحورش).. وأخيرا لأن شهادة الفسيل هذه جاءت إصافا منه رغم ما كان بينه وبين الأستاذ النعمان من خلافات ومشادات مشهورة.. لكن ذلك لم يمنعه من قول الحقيقة رغم الخلافات القديمة.

ولا يمنع كل ذلك من أن الأستاذ (النعمان) كان له رأي سلبي في (عبدالله الوزير).. فليس في ذلك جريمة.. وهو كان أحد

موت الإمام يحيى.. فقد كانت استعدادات الأحرار قد اكتملت بالاتفاق على خطة التغيير التي تبلورت في (الميثاق المقدس) الذي وافق عليه مجموعة كبيرة من العلماء والمثقفين والمشايخ والعسكريين.. وتضمن انتخاب (إمام دستوري) بعد وفاة الإمام يحيى بحكم وفقا لما جاء في (الميثاق المقدس) الذي كانت خلاصته: تأسيس نظام سياسي جديد يقوم على الشورى والدستور وتقييد صلاحيات الإمام وجعله تحت رقابة مجلس الشورى، ويضع اليمن في بداية طريق النهضة والتقدم، ومن ثم فإن الدعوة إلى قتل الإمام يحيى لم تكن واردة في الخطة إطلاقا.. ومذكرات الأستاذ أحمد محمد الشامي (رياح التغيير في اليمن) تؤكد ذلك بوضوح، وشهادة الشامي هنا مهمة بحكم التصاقه بالمجاهد الفضيل الورتاني وكل تحركاته التي سعت إلى قيام الثورة وبحكم علاقته الوثيقة بآل الوزير.

على أن هناك روايات أخرى لشخصيات مدنية وعسكرية كانت ضمن تنظيم الأحرار الموجودين في صنعاء؛ تدل على أنه كانت هناك محاولات دبرت لاغتتيال الإمام يحيى ومنها المحاولة التي كان موعدها 14 يناير 1948م وأرسل توقيتها إلى الأحرار في عدن لكن المحاولة فشلت.. وفي اليوم نفسه وصلت إلى عدن رسالة تفيد بتنفيذ الاغتيال بالشفرة المتفق عليها فقاموا - بعد خلاف بين الأستاذ النعمان وبقية الأحرار حول نشر الخبر من عدمه - بنشر وثائق الثورة كالميثاق المقدس واسم الإمام.. الإمام الدستوري وأعضاء الحكومة ومجلس الشورى والموظفين العموميين.

ويلاحظ - أولا - من تلك الروايات (مثلا: كتاب طريق الحرية للعزي صالح السنيديار، وثورة اليمن الدستورية لعدد الضباط الأحرار) أن محاولة الاغتيال الفاشلة كانت تعد في صنعاء وليس في عدن وبأيدي الأحرار - العسكريين خاصة - وليس بيد

أما رالف بانث مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الذي زار اليمن بعد الثورة فقد هاله ما رأى فقال: (لقد كنت حتى الآن أتصور أنني رأيت أسوأ صور التخلف في الكونغو.. ولكن ما رأيته هنا في اليمن أقتعني أن هناك ما هو أسوأ من التخلف في الكونغو... يا الهي.. عندما رأيت الكونغو رأيت جريمة الاستعمار.. ولكن عندما وصلت اليمن آمنت بأن من سوء حظها أنها لم تعرف ولو قدرا ضئيلا من الاستعمار). وبالتزامن مع ذكرى ثورة الدستور اليمينية 1948م خلال العامين 2009م - 2010م كتب القاضي إبراهيم محمد الوزير- صاحب صحيفة البلاغ- عددا من المقالات فيما أسماه في المرة الأولى (قراءة إسلامية غير متحيزة في الثوابت اليمينية وكيف يجب أن نقف إزاءها؟) وفي المرة الأخيرة بعنوان (نظرات هامة في ذكرى ثورة 48م الرائدة).. وكانت الثانية إعادة لبعض الأفكار وتأكيدا لها، ولأن بعض ما جاء في المقالات اتصف - في رأينا - بالغرابة والغلو الذي أوقع الكاتب في أخطاء ومبالغات غير لائقة.. فقد كان لابد من مناقشة ذلك وبيان ما نراه صوابا.

إشاعة موت الإمام يحيى

يكرر القاضي إبراهيم محمد الوزير، في مقالاته المشار إليها، حكما ظالما ضد الأستاذ أحمد محمد النعمان يتهمة فيه بأنه أصر على نشر خبر أو إشاعة موت الإمام يحيى قبل التأكد منها رغم معارضة زملائه في عدن له.. بل تذهب التهمة إلى أبعد من ذلك إذ اتهم (النعمان الأب) بأنه أراد بذلك أن يفضح قضية الأحرار بعد أن رفض (عبدالله أحمد الوزير) مقترح قتل الإمام يحيى، ليضرب الأثنين ببعضهما!

والثابت تاريخيا أن الأستاذ النعمان بريء من هذه التهمة، بل على العكس كان مترددا في تصديق الخبر وداعيا إلى التأني والتأكد من صحته. وعودة لما قيل إشاعة

